المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

وزارة الصناعة والتجارة

مشروع قانون
المـــالـــيـــة
2022

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSP

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة..... 3

1. تقديم موجز للاستراتيجية..... 4

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2022..... 7

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2022 حسب البرامج..... 9

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات..... 11

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج..... 14

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات..... 15

7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية..... 19

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية..... 20

الجزء الثاني : تقديم البرامج..... 22

برنامج 470 : دعم و قيادة..... 23

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 23

2. مسؤول البرنامج..... 23

3. المتدخلين في القيادة..... 24

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 24

برنامج 428 : التنمية الصناعية و إنعاش الاستثمارات..... 30

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 30

2. مسؤول البرنامج..... 32

3. المتدخلين في القيادة..... 32

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 32

برنامج 431 : تنمية التجارة و الجودة..... 35

Direction du Budget PB3/DSP

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 35
2. مسؤول البرنامج..... 35
3. المتدخلين في القيادة..... 35
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 36
الجزء الثالث : محددات النفقات..... 46
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان..... 47
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية..... 47
ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع..... 49
ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان..... 49
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية..... 50

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSP

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

Direction du Budget DB3/DSP

1. تقديم موجز للاستراتيجية

تدير وزارة الصناعة والتجارة قطاعات حيوية والتي تلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا لكونها محركات للتنمية الاقتصادية والنمو وخلق الثروة وفرص الشغل.
تتولى وزارة الصناعة والتجارة إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في ميدان الصناعة والتجارة، مع مراعاة الاختصاصات المسندة إلى قطاعات وزارية أخرى بموجب القوانين والنصوص التنظيمية الجاري بها العمل.
وفي هذا الإطار، تتولى الوزارة إعداد استراتيجيات تنمية مجالات الصناعة والتجارة، وبلورتها في برامج عملية.

وعلاوة على ذلك، تساهم الوزارة في تدبير العلاقة مع المؤسسات والمنظمات الدولية والوطنية فيما يتعلق بمجالات الصناعة والتجارة .

ولضمان الاستمرارية في القطاعات التابعة لها، تقوم الوزارة بالترويج للابتكار في ميادين الصناعة والتجارة و توفر الآليات اللازمة لتطويرها من خلال المنظومات الصناعية عبر تنمية فضاءات الاستقبال الصناعية والتجارية وأقطاب التنافسية.

كما تشرف وزارة الصناعة والتجارة على المؤسسات العمومية التابعة لها بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. وتحدد أيضا، الإطار القانوني والتنظيمي لقطاعات الصناعة والتجارة من خلال تقديم اقتراحات لتقنين هذه القطاعات .

أما فيما يتعلق بالجودة والسلامة في مجالات الصناعة والتجارة، فالوزارة تؤمن وضع السياسة الوطنية للجودة والسلامة ومراقبة السوق من خلال عدة إجراءات أهمها القيام بالمراقبة في مجالات الميترولوجيا والاعتماد والجودة والسلامة بالمقاولة ومراقبة السوق وحماية المستهلك.

بخصوص التجارة الخارجية، فالوزارة تهدف إلى المساهمة في إعادة توازن الميزان التجاري وتقوية دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية. كما يتوخى من هذا البرنامج وضع مقاربة شمولية من اجل تحسين فعالية وتطابق مختلف التدابير المتعلقة بالدعم وتدبير التجارة الخارجية.

يعتمد هذا البرنامج على تطبيق تدابير وإجراءات القانون الجديد رقم 14.91 المتعلق بالتجارة الخارجية ويرتكز على المحاور الاستراتيجية التالية:

- سياسة مندمجة ومتكاملة لتنمية وترويج الصادرات؛
- عقلنة سياسة حماية المنتوج الوطني وتعزيز منظومة التدابير التصحيحية ضد الإغراق والمنافسة غير الشريفة؛
- تبسيط و رقمنة مساطير التجارة الخارجية؛
- اعتماد مقاربة جديدة على مستوى العلاقات التجارية الدولية.

Direction du Budget DB3/DSP

- ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة

تجدر الإشارة الى انه في اطار إعداد الاستراتيجيات المتعلقة بالبرامج الصناعية والتجارية يتم أخذ مقاربة النوع بعين الاعتبارفي مجموعة من النصوص القانونية الوطنية نذكر منها على سبيل المثال:

- القانون رقم 53-00 المتعلق بتأسيس ميثاق المقاولات الصغيرة والمتوسطة؛
- القانون رقم 114-13 المتعلق بنظام المقاول الذاتي؛
- القانون رقم 15-95 المؤسس لمدونة التجارة؛
- القانون رقم 91-14 المتعلق بالتجارة الخارجية؛
- القانون رقم 31-08 المتعلق بحماية المستهلك؛
- القانون رقم 24-96 المتعلق بالبريد والاتصالات؛
- القوانين والانظمة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية؛
- القانون رقم 14.79 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز والتشجيع على إدماج ثقافة المساواة و المناصفة وعدم التمييز في برامج التربية والتعليم والبرامج العلمية والثقافية، وذلك بتنسيق مع السلطات والهيئات المعنية؛
- القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد المرأة وكل مظاهر التمييز الممارس ضد المرأة، بما يشكله من مس بحرمتها الجسدية وسلامتها البدنية، وانتهاكا صارخا لحقوقها الإنسانية؛
- القانون التنظيمي للمالية رقم 130-13 الذي ينص في المادة 39 على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع في البرامج والأهداف والمؤشرات؛
- الظهير الشريف رقم 1-12-20 المتعلق بتنفيذ القانون التنظيمي رقم02-12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور والذي يؤكد على مجموعة من مبادئ التعيين تهم تكافؤ الفرص والاستحقاق والشفافية والمساواة في وجه جميع المرشحات والمرشحين وعدم التمييز بجميع أشكاله في اختيار المرشحات والمرشحين للمناصب العليا.

كما ان استراتيجيات البرامج الصناعية والتجارية أخذت بعين الاعتبار أيضا الخطة الحكومية للمساوات "إكرام 2 " التي ترتكز على أربعة محاور موضوعاتية، تهم تعزيز التشغيل والتمكين الاقتصادي للنساء، والنهوض بالمساواة بين النساء والرجال في مجال المسؤوليات الأسرية، ومشاركة النساء في اتخاذ القرار وحماية النساء وتعزيز واحترام حقوقهن، ومحاور عرضانية متعلقة بنشر ثقافة المساواة ومكافحة التمييز والصور النمطية، وإدماج النوع على مستوى الجماعات الترابية في المجال الحضري وشبه الحضري والقروي.

Direction du Budget DB

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن وزارة الصناعة والتجارة بتنسيق مع وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة في صدد اعداد مخطط على المدى المتوسط لتنزيل وتفعيل محاور الخطة الحكومية للمساواة إكرام 2"، ومن جانب آخر فإن استراتيجيات البرامج الصناعية والتجارية والرقمية يتم إعدادها جزئيا على أساس التحليل والتشخيص الذي يأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع وتحديد الفوارق بين الجنسين والمظاهر المرتبطة بها.

وعلى الرغم من بعض التقدم الذي تم إنجازه فان إدماج مقاربة النوع في المجال الصناعي والتجاري والرقمي تبقى غير شاملة نظرا لعدم توفر بعض المعطيات المفصلة والمصنفة حسب النوع وكذلك خصوصيات بعض البرامج الميزانياتية.

ولتجاوز بعض هذه المعيقات ستقوم وزارة الصناعة والتجارة بتقييم مختلف برامجها وكدا إعدادها جزئيا مع الاخد بعين الاعتبار مقاربة النوع وتحديد الفوارق بين الجنسين.

بالإضافة الى ذلك ستقوم الوزارة أيضا بإحداث لجنة تضم ممثلين عن كل المسؤولين عن البرامج الميزانياتية(نقط ارتكاز)،
وتعقد اجتماعات دورية على الأقل اجتماعين في السنة، الأول خلال شهر مارس لإعداد الاقتراحات المتعلقة بالبرمجة الميزانياتية المتعددة السنوات والثاني خلال شهر شتنبر في إطار الإعداد السنوي لمشروع الميزانية.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2022

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2022)
الموظفون	256 785 000
المعدات والنفقات المختلفة	243 243 000
الاستثمار	1 355 769 000
المجموع	1 855 797 000

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2022
	مشروع قانون المالية للسنة 2022	مشروع قانون المالية للسنة 2022	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2022	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	256 785 000					
المعدات والنفقات المختلفة	243 243 000	-	-			
الاستثمار	1 355 769 000	-	-			
المجموع	1 855 797 000	-	-	1 220 000 000	1 220 000 000	1 855 797 000

- إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

Direction du Budget DB3/Dep

• الحسابات المرصدة لأمور خصوصية :

- صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات

- صندوق النهوض بتشغيل الشباب

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSP

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2022 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2022)		
	فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار
دعم و قيادة	256 785 000	103 188 885	58 769 000
التنمية الصناعية و إنعاش الاستثمارات	-	131 054 115	1 220 000 000
تنمية التجارة و الجودة	-	9 000 000	77 000 000
المجموع	256 785 000	243 243 000	1 355 769 000

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSP

- جدول 3 مكرر : توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

البرامج	نفقات الموظفين
دعم و قيادة	151 652 134
التنمية الصناعية و إنعاش الاستثمارات	26 480 683
تنمية التجارة و الجودة	36 626 183

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2022
	مشروع قانون المالية للسنة 2022	مشروع قانون المالية للسنة 2022	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2022	تحويلات أو دفوعات	
دعم و قيادة	418 742 885	-	-	-	-	418 742 885
التنمية الصناعية و إنعاش الاستثمارات	1 351 054 115	-	-	1 220 000 000	1 220 000 000	1 351 054 115
تنمية التجارة و الجودة	86 000 000	-	-	-	-	86 000 000
المجموع	1 855 797 000	-	-	1 220 000 000	1 220 000 000	1 855 797 000

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSP

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 470 : دعم و قيادة

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	-	370 000	370 000
دعم المهام	-	467 500	467 500
دعم المشاريع	-	4 520 420	4 520 420
دعم المهام	54 920 848	100 000	55 020 848
تدبير المباني الادارية	29 420 920	28 701 080	58 122 000
تقوية النظام المعلوماتي	5 523 400	24 610 000	30 133 400
تنمية الكفاءات	1 873 388	-	1 873 388
إحصائيات دراسات و مساعدات	1 470 827	-	1 470 827
إعانات و دفوعات	7 679 502	-	7 679 502
تحديث الادارة	2 300 000	-	2 300 000

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSP

برنامج 428 : التنمية الصناعية و إنعاش الاستثمارات

- جدول 6 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
التنمية الصناعية	-	1 220 000 000	1 220 000 000
تأهيل الموارد البشرية	100 577 000	-	100 577 000
دعم المهام	30 477 115	-	30 477 115

Royaume du Maroc
Direction du Budget DB3/DSP

برنامج 431 : تنمية التجارة و الجودة

- جدول 7 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
تنمية التجارة و التوزيع	-	67 000 000	67 000 000
تنمية الجودة و التقييس	9 000 000	10 000 000	19 000 000

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

- جدول 8: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المصالح المشتركة	236 142 446	1 338 636 500	1 574 778 946
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	797 555	720 000	1 517 555
جهة الشرق	574 618	500 000	1 074 618
جهة فاس - مكناس	797 695	420 000	1 217 695
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	901 321	520 000	1 421 321
جهة بني ملال - خنيفرة	383 780	3 445 000	3 828 780
جهة الدار البيضاء- سطات	1 803 270	2 097 500	3 900 770
جهة مراكش - آسفي	656 326	625 000	1 281 326
جهة درعة - تافيلالت	260 606	4 270 000	4 530 606
جهة سوس - ماسة	420 626	560 000	980 626
جهة كلميم - واد نون	-	-	-
جهة العيون -الساقية الحمراء	377 481	310 000	687 481
جهة الداخلة - واد الذهب	127 276	3 665 000	3 792 276
المجموع	243 243 000	1 355 769 000	1 599 012 000

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSP

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 9: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2024, 2023, 2022) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	مشروع قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات 2023	الإسقاطات 2024
نفقات الموظفين	256 785 000	307 549 440	369 059 328
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	243 243 000	379 411 579	379 411 579
نفقات الاستثمار	1 355 769 000	1 782 769 000	1 782 769 000
المجموع	1 855 797 000	2 469 730 019	2 531 239 907

- جدول 10 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2024, 2023,2022) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	مشروع قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات 2023	الإسقاطات 2024
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	1 220 000 000	1 600 000 000	1 600 000 000

- جدول 11 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2024, 2023,2022) حسب البرامج

	مشروع قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات 2023	الإسقاطات 2024
التنمية الصناعية و إنعاش الاستثمارات			

Royaume du Maroc Direction du Budget DB3/DSP

الميزانية العامة	1 351 054 115	1 539 110 974	1 539 110 974
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	1 220 000 000	1 600 000 000	1 600 000 000
تنمية التجارة و الجودة			
الميزانية العامة	86 000 000	274 056 860	274 056 860
دعم و قيادة			
الميزانية العامة	418 742 885	656 562 185	718 072 073

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSP

- جدول 12 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2024, 2023,2022) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

	مشروع قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات 2023	الإسقاطات 2024
دعم و قيادة			
دعم المهام	370 000	5 000 000	6 000 000
دعم المهام	467 500	500 000	500 000
دعم المشاريع	4 520 420	5 000 000	5 500 000
دعم المهام	55 020 848	67 500 000	70 500 000
التقييم ومراقبة التدبير	-	-	-
التقييم ومراقبة التدبير	-	3 500 000	4 000 000
دعم المهام	256 785 000	307 549 440	369 059 328
تدبير المباني الادارية	58 122 000	58 000 000	60 000 000
تقوية النظام المعلوماتي	30 133 400	35 000 000	40 000 000
تنمية الكفاءات	1 873 388	2 500 000	3 800 000
إحصائيات دراسات و مساعدات	1 470 827	2 370 827	3 250 000
إعانات و دفوعات	7 679 502	7 579 500	8 100 000
تحديث الادارة	2 300 000	2 300 000	3 000 000
تحديث الادارة	-	-	-
التنمية الصناعية و إنعاش الاستثمارات			
التنمية الصناعية	1 220 000 000	3 500 000 000	2 800 000 000
تأهيل الموارد البشرية	100 577 000	125 000 000	132 000 000
إنعاش الاستثمارات القطاعية المتعددة	-	75 000 000	80 000 000

دعم المشاريع	-	-	-
دعم المهام	30 477 115	30 700 000	40 000 000
تنمية التجارة و الجودة			
إنعاش الصادرات ويقظة الأسواق	-	-	-
تنظيم وتيسير المبادلات والحماية التجارية	-	500 000	600 000
تقوية التعاون التجاري	-	-	-
تنمية التجارة و التوزيع	67 000 000	67 000 000	140 000 000
تنمية الجودة و التقييس	19 000 000	21 000 000	22 500 000
دعم المشاريع	-	-	-
دعم المهام	-	2 500 000	3 000 000

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSP

7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية

- جدول 13 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2024, 2023,2022) للمؤسسات العمومية

	مشروع قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات 2023	الإسقاطات 2024
المعهد المغربي للتقييس			
المداخيل الإجمالية	42 500 000	45 600 000	51 000 000
نفقات التسيير أو الاستغلال			
● نفقات الموظفين	10 601 977	11 205 369	11 550 000
● نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	12 000 000	13 000 000	13 000 000
نفقات الاستثمار أو التجهيز			
المعهد العالي للتجارة و إدارة المقاولات			
المداخيل الإجمالية	64 341 052	64 341 052	64 341 052
نفقات التسيير أو الاستغلال			
● نفقات الموظفين	38 667 291	41 555 362	44 659 144
● نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	22 578 005	22 578 005	22 578 005
نفقات الاستثمار أو التجهيز	12 411 276	12 411 276	12 411 276

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSP

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
470 : دعم و قيادة مسؤول البرنامج : الكاتب العام.	هدف 1.470 : تنمية المهارات وتحسين استغلال الموارد	مؤشر 1.1.470 : معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية	
		مؤشر 2.1.470 : (J/H) عدد أيام التكوين المستمر لكل موظف	مؤشر 1.2.1.470 : نسبة مشاركة النساء في التكوين
		مؤشر 3.1.470 : نسبة النجاعة المكتبية	
	هدف 2.470 : تحديث النظام المعلوماتي و ضمان توافره	مؤشر 1.2.470 : نسبة توفر النظم المعلوماتية	
		مؤشر 2.2.470 : عدد مشاريع إزالة الطابع المادي للعمليات المهنية والداعمة	
428 : التنمية الصناعية و إنعاش الاستثمارات مسؤول البرنامج : المدير العام للصناعة.	هدف 1.428 : إحداث نصف مليون منصب شغل اضافي	مؤشر 1.1.428 : عدد مناصب الشغل المحدثة بالقطاع الصناعي	
	هدف 2.428 : تقليص عجز الميزان التجاري	مؤشر 1.2.428 : حجم المعاملات الموجهة للتصدير الصناعي	
431 : تنمية التجارة و الجودة مسؤول البرنامج : المدير العام للتجارة.	هدف 1.431 : توفير التغطية الصحية لفائدة لتجار	مؤشر 1.1.431 : نسبة إنجاز التغطية الصحية لفائدة لتجار	
	هدف 2.431 : مواكبة رقمنة قطاع التجارة والتوزيع	مؤشر 1.2.431 : عدد المقاولات الناشئة المواكبة	
	هدف 3.431 : تنظيم الواردات وتعزيز الحماية التجارية ضد المنافسة غير العادلة للواردات	مؤشر 1.3.431 : عدد التحقيقات المنجزة في السنة فيما يخص الحماية التجارية	
	هدف 4.431 : تطوير وتعزيز الصادرات	مؤشر 1.4.431 : نسبة تطور رقم المعاملات عند التصدير للشركات المواكبة	

	هدف 5.431 تبسيط و ازالة الطابع المادي على مساطر التجارة الخارجية	مؤشر 1.5.431 : متوسط مدة منح تراخيص الاستيراد وتراخيص التصدير وطلبات الاعفاء الجمركي	
	هدف 6.431 تعزيز العلاقات التجارية الدولية	مؤشر 1.6.431 : عدد مفاوضات الاتفاقيات التجارية التفضيلية	
		مؤشر 2.6.431 : عدد المواد المستفيدة من تخفيف ومرونة قواعد المنشأ في اطار اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة	
	هدف 7.431 تقوية الحماية والاستماع والتوجيه لفائدة المستهلك	مؤشر 1.7.431 : عدد المواصفات القياسية المغربية الإجبارية التطبيق	
		مؤشر 2.7.431 : عدد شبابيك المستهلك المهنية	
	هدف 8.431 محاربة الممارسات التجارية غير المشروعة والأخطار المرتبطة باستعمال المنتوجات الصناعية المعروضة في الأسواق المحلية	مؤشر 1.8.431 : عدد نقط البيع المراقبة	مؤشر 1.1.8.431 : عدد العينات المأخوذة
			مؤشر 2.1.8.431 : عدد المنتوجات المراقبة

الجزء الثاني

تقديم البرامج

Direction du Budget DB3/DSP

برنامج 470 : دعم و قيادة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

هذا البرنامج، يساهم في تنفيذ الاستراتيجيات و البرامج وينظم وظائف الدعم من الإدارة ولتمكين الإدارة من تولي الصلاحيات المخولة لهم في ظل أفضل الظروف الممكنة.

ويهدف البرنامج إلى تحسين الحكامة في الوزارة للرفع من النجاعة والفعالية و الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية وكذلك التمكن من ترتيبات الإدارة المؤسسية للإدارة المركزية المندوبيات. والواقع أن الوزارة ستركز جهودها في هذا البرنامج ما يلي:

- إنشاء وتعزيز هيئات الإدارة المؤسسية في المندوبيات الإقليمية؛
- استمرار تنفيذ المخطط العام لنظام المعلومات لرصد أداء القطاعات وتنفيذ البرامج والمشاريع؛
- تعزيز مهارات الموارد البشرية لضمان قدر أكبر من الكفاءة وتنمية الموارد البشرية في الوزارة من خلال وضع خطط التدريب والتخطيط الموظفين والمهارات الإدارية والوظيفية المهنية؛
- تحسين البيئة والموارد البشرية الشروط لجعلها أكثر إثارة وأكثر من ذلك تحفيز العمل؛
- تطوير الاتصال الداخلي والخارجي وتعزيز آليات الشراكة والتعاون؛
- إنتاج وتوحيد إحصائيات على المستوى الوطني، وخاصة من حيث الشروع في الدراسات الاستراتيجية،
- والدراسات الاستقصائية في قطاعات الصناعة والتجارة لرصد نجاعة هاته القطاعات؛
- إضفاء الطابع المؤسسي على عقود فعالة والتشغيلية بين الوزارة والمندوبيات الإقليمية؛
- تطوير وتحديث النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بمجالات الإدارة؛
- تطوير وتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف ومع المنظمات المتخصصة؛
- الدعم في مجال الخدمات اللوجستية ووسائل عملية للخدمات المركزية للوزارة كجزء من الإنفتاح على الشركاء؛
- وأخيرا توسيع وتحسين عرض المغرب، والمساعدة في تمويل عدة اتفاقيات مع بعض المستثمرين المحليين والمؤسسات المغربية الأجنبية والمختلفة والسلطات المحلية.

- ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج

2. مسؤول البرنامج

الكاتب العام.

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSP

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية الموارد البشرية والمالية ونظم المعلومات والشؤون العامة؛
- مديرية الدراسات والتحليلات واليقظة، والتدريب للمهن في مجالات الصناعة والتجارة؛
- مديرة التواصل والتعاون الدولي والشراكات؛
- مديرية التنسيق ومراقبة عمل المصالح اللامركزية؛
- مديرية الشؤون القانونية و المنازعات؛
- المفتشية العامة.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.470: تنمية المهارات وتحسين استغلال الموارد

المؤشر 1.1.470 : معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	2,29	2,10	2	1,99	1,98	1,98	2024

- **توضيحات منهجية**

- نسبة الموظفين المعينين لتدبير الموارد البشرية مقارنة مع العدد الاجمالي للموظفين.

- وحدة القياس : %

- **البسط**: الموظفون المعينون لتدبير الموارد البشرية.
- **القاسم**: العدد الإجمالي لموظفي الوزارة.

Royaume du Maroc Direction du Budget DB3/DSP

نسبة الموظفين المعينين لتدبير الموارد البشرية = عدد الموظفين المعينين لتدبير الموارد البشرية / العدد الإجمالي لموظفي الوزارة x 100

- **مصادر المعطيات**

قسم تدبير الموارد البشرية: جدول أعداد الموظفين وقاعدة المعطيات للموارد البشرية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

حالات المغادرة الغير مبرمجة (الاستقالة، التقاعد المبكر، الالحاق، الإحالة على الاستيداع، الوفاة).

- **تعليق**

يرتبط استقرار هذا المؤشر، الذي يستند إلى عدد الموظفين المعينين لتدبير الموارد البشرية ، ارتباطا وثيقا بدخول الهيكلة الجديدة للوزارة حيز التنفيذ (الاندماج مع قطاع التجارة الخارجية و إحداث مديريات جديدة).

فبعد اندماج الوزارة مع وزارة التجارة الخارجية، ازداد العدد الإجمالي للموظفين بحوالي 30 ٪ومع ذلك فإن عدد الموظفين المكلفين ابلموارد البشرية لم يتغير بشكل كبير وهو ما يفسر الانخفاض في هذه النسبة.

وبالمثل، فإن استخدام نظام المعلومات المخصص لإدارة الموارد البشرية يساهم في ترشيد هذه المهمة.

المؤشر 2.1.470 : (J/H) عدد أيام التكوين المستمر لكل موظف

	الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
(J/H) عدد أيام التكوين المستمر لكل موظف	J/H	2,63	3,48	3,55	4,23	5,50	5,55	2024
نسبة مشاركة النساء في التكوين	%	30	50	50	50	50	50	2024

- **توضيحات منهجية**

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSP

يتم احتساب هذا المؤشر عبر قسمة عدد ايام التكوين خلال السنة على عدد الموظفين المستفيدين.

يستند هذا المؤشر على العنصر البشري لتقييم فعالية الجهود التي تبذلها الوزارة في مجال التكوين المستمر. مع مراعاة كل من مقاربة النوع (النسبة المئوية لمشاركة النساء الموظفات مقارنة مع الموظفين الذكور) و الوضعية الادارية (أعوان، أطر أو مسؤولين).

- **مصادر المعطيات**

قسم تدبير الموارد البشرية.

المعلومات متوفرة بفضل النظام المعلوماتي المندمج لتدبير الموارد البشرية (جسر).

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار الدورات التكوينية في إطار التداريب في الخارج الغير مبرمجة مسبقا.

- **تعليق**

يمكن أن تتم مراجعة حساب هذا المؤشر في حالة القيام بدورات تكوينية متخصصة غير مبرمجة مسبقا وذلك لتلبية حاجيات عاجلة للإدارة.

كما ان سنة 2018 تميزت بإنشاء هيكل تنظيمي جديد للوزارة بالاندماج مع وزارة التجارة الخارجية مما تسبب في تأخير إكمال عمليات التكوين المخطط لها في البداية بالنسبة للإدارتين.

ونظرا إلى الهيكل التنظيمي الجديد والذي منح مهن جديدة للوزارة، تم إطلاق دراسة لانجاز خطة جديدة للتكوين موزعة على عدة سنوات.

المؤشر 3.1.470 : نسبة النجاعة المكتبية

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم/مكتب	6 745,50	18 000	16 000	13 500	10 000	10 000	2024

- **توضيحات منهجية**

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DGF

متوسط التكلفة السنوية :

- **البسط** :كمية من نفقات المكاتب بما في ذلك دمج مشتريات الكمبيوتر والطابعات والمواد الاستهلاكية، وتكاليف الصيانة من المواد،دون استثناء تكاليف الولوج إلى الإنترنت والإقامة.
- **القاسم**:عدد محطات العمل المكتبية.

نسبة الفعاليةالمكتبية= **نفقات المكاتب بما في ذلك دمج مشتريات الكمبيوتر**

والطابعات والمواد الاستهلاكية، وتكاليف صيانة المعدات/ عدد المكاتب

- **مصادر المعطيات**

قسم النظم المعلوماتية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

قد يؤثر الاستثمار في المعدات المتعلقة بالعمليات الاستثنائية (مثل إعادة تطوير المباني الإدارية ، وإنشاء مصالح جديدة وما إلى ذلك) على دقة الحصول على المؤشر.

- **تعليق**

تظهر النفقات المتعلقة بهذا المؤشر انخفاضا تدريجيا، ويعزى ذلك جزئيا إلى انخفاض قيمة المعدات المكتبية التشغيل سنويا، كما يرجع ذلك بالاساس إلى السياسة التي تتبعها مديرية الموارد البشرية والمالية ونظم المعلومات والشؤون العامة لترشيد النفقات.

Royaume du Maroc
Direction du Budget
3/DSP

الهدف 2.470: تحديث النظام المعلوماتي و ضمان توافره

المؤشر 1.2.470: نسبة توفر النظم المعلوماتية

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	98	98	98	-	-	98	2022

- **توضيحات منهجية**

يتم حساب هذا المؤشر على أساس ترددات الأعطاب المسجلة و مدتها و كذلك حسب نوع الخدمة المقدمة.

يقيس هذا المؤشر المدة الزمنية التي يكون فيها النظام المعلوماتي قادرا على تلبية الوظيفة المتوقعة منه. ويقوم بتقييم توافر الخدمات التي يقدمها النظام المعلوماتي لفائدة المدبرين والمستخدمين. و تنقسم هذه الخدمات الى أربعة أنواع : بنية تحتية، تطبيقات معلوماتية (مهنية و داعمة)، نظام البريد الالكتروني و الويب.

- **مصادر المعطيات**

مجموع المعلومات التي يتم تجميعها و تحليلها من خلال سجلات الأحداث المتوفرة في الخوادم و كذلك أدوات تجميع الحوادث/قسم النظم المعلوماتية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا تأخذ بعين الاعتبار الأوقات الممتدة من منتصف الليل الى السادسة صباحا في حساب هذا المؤشر فضلا عن التوقفات الناجمة عن أعمال صيانة النظام المعلوماتي.

- **تعليق**

يمكن الرفع من قيمة هذا المؤشر بشكل جوهري عن طريق وضع خطة استمرارية الأعمال وتعزيز البنيات التحتية لكل من النسخ الاحتياطية والتوافر العالي لمختلف مكونات النظام المعلوماتي.

Direction du Budget DB3/DSP

المؤشر 2.2.470 : عدد مشاريع إزالة الطابع المادي للعمليات المهنية والداعمة

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	8	4	5	-	-	5	2022

- **توضيحات منهجية**

يقيم هذا المؤشر مستوى نضج النظام المعلوماتي في تطوير التطبيقات المعلوماتية والمبادلات الالكترونية.

- **مصادر المعطيات**

قسم النظم المعلوماتية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- تتطلب بعض المشاريع لإنجازها مدة زمنية تفوق السنة.
- خلال فترة انجاز المشروع يمكن تلقي طلبات التعديلات الوظيفية بشكل متكرر من قبل الوحدات المهنية.

- **تعليق**

يمكن الرفع من القيمة المستهدفة لهذا المؤشر من خلال تعزيز فريق عمل النظام المعلوماتي والتهييئ المسبق لمخطط العمليات المهنية التي تندرج ضمن نطاق الرقمنة.

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSP

برنامج 428 : التنمية الصناعية و إنعاش الاستثمارات

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

بالنظر إلى حجم التحديات اللازم مواجهتها، وأوجه النقص التي تكبح التطور الكامل للصناعة المغربية، يدخل مخطط تسريع التنمية الصناعية في إطار مخطط " إقلاع" ليجعل من الصناعة رافعة تنموية أساسية.
وتحدد الاستراتيجية الصناعية للقطاع الأهداف العامة التالية :

- إحداث نصف مليون منصب شغل، نصفها من الاستثمارات المباشرة الخارجية ونصفها من تجديد النسيج الصناعي الوطني ؛
- رفع حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام بتسع نقاط، من 14 بالمائة إلى 23 بالمائة.

ولهذا الغرض، تنقسم الاستراتيجية إلى عشر إجراءات أساسية، وثلاث فئات:

1. منظومات صناعية لصناعة أكثر اندماجا:

إنشاء منظومات صناعية من شأنها خلق دينامية جديدة وعلاقة جديدة بين كبرى الشركات والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

ويهدف هذه التعاون الجديد بين الشركات الصناعية الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة إلى جعل الصناعة مصدرا هاما لمناصب الشغل، وخاصة للشباب، وجزءا من حلقة متينة في هذا المجال.
ويتوخى منطق المنظومات الصناعية تحسين الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للطلبيات العمومية من خلال الموازنة الصناعية والذي يشكل 20 بالمائة من الناتج الداخلي الخام.
وسيمكن ذلك من مضاعفة الاستثمارات والرفع من القيمة التي تخلقها القطاعات وتحسين ميزان المدفوعات بتشجيع شراء المنتوجات والخدمات لدى النسيج الاجتماعي.

وفي إطار إنشاء هذه المنظومات الصناعية، تولى عناية خاصة لدفع الاقتصاد غير المهيكل باتجاه المهيكل مع وضع آلية متكاملة لادماج المقاولات الصغرى جدا، بما في ذلك خلق وضع المقاول الذاتي، وإطار ضريبي مناسب، إضافة إلى تغطية اجتماعية ودعم تمويلي خاص.
ومن أجل ملاءمة الكفاءات مع حاجيات المقاولات، وهو تحد هام، سيتم تعميم خبرة برنامج "Skills" للمجمع الشريف للفوسفاط. وسيتم تخصيص آليتين لهذا الغرض، ومما بنك للموارد البشرية المعتمدة، و"حوض تعاقدي pool inter-contrats".

Direction du Budget DB3/DSP

2. أدوات دعم منسجمة للنسيج الصناعي:

من الحيوي تحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة. ولتحقيق ذلك، يتضمن مخطط تسريع التنمية الصناعية سلسلة من الإجراءات المندمجة لضمان دعم ملائم لحاجيات المقاولات ولتزويدها بإطار مناسب لتطوير أنشطتها.

وعلى مستوى التمويل، سيسمح الصندوق الخصوصي لتمويل الاستثمار الصناعي (صندوق التنمية الصناعية) - والذي خصص له غلاف مالي قدره 3 مليارات لكل سنة - للنسيج الصناعي بالاندماج والتحديث، وبتنمية قدرته على تعويض المنتوجات المستوردة.

وبالموازاة مع الدعم الحكومي، يتجدد دعم القطاع البنكي بإطلاق استراتيجية جديدة، تشمل تمويلا مندمجا وتنافسيا في إطار اتفاقية شراكة بين الدولة والقطاع البنكي الذي يلتزم بدعم المقاولات الصناعية (سعر فائدة تنافسية، ودعم في إعادة الهيكلة والتدويل...)، وبتقديم المشورة والدعم لأصحاب المشاريع.
وفيما يخص إعداد الوعاء العقاري الصناعي، سيتم تخصيص 1000 هكتار لإنشاء مناطق صناعية للكراء مع محلات جاهزة. وتضاف هذه المركبات الصناعية إلى المناطق الصناعية والمحطات الصناعية المندمجة، وهي تشمل شباكا وحيدا وسوقا محلية لليد العاملة وخدمات خاصة ونظاما لتكوين الموارد.

يتضمن مخطط تسريع التنمية الصناعية تكوينات تستجيب لحاجيات القطاع من الكفاءات، وذلك لضمان ملاءمة أفضل لليد العاملة لحاجيات المقاولات. وتقدم أيضا مساعدات مباشرة في تكوين الموارد في إطار الاستراتيجية الجديدة.

3. تموقع دولي متميز:

تهدف الحزمة الثالثة من الإجراءات إلى تحسين موقع المغرب على المستوى الدولي. وفيما يخص وضعه في الأسواق الخارجية، سيتم تركيز مجهودات الدعم على القطاعات ذات إمكانات التصدير العالية من أجل تحسين تنافسية عروض المملكة من الصادرات. كما سيتم تتبع اتفاقيات التبادل الحر المزمع توقيعها عن كثب، إضافة إلى التأكد من احترام بنود اتفاقيات التبادل الحر المبرمة من قبل.

وبالموازاة مع ذلك، تعتزم هذه الاستراتيجية تشجيع الاستثمارات الخارجية بإرساء ثقافة "ديل- ميكينغ"، حتى ينفتح المغرب على فرص النمو التي توفرها السوق العالمية.

وأخيرا، يقترح مخطط تسريع التنمية الصناعية إجراءات لتجسيد التوجه الافريقي للمغرب، وهي توجيهات نابعة من أعلى دوائر صنع القرار في الدولة. وستركز مبادرات تقوية العلاقات المتميزة مع إفريقيا على خلق شراكات ذات منفعة متبادلة.

- ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج

Direction du Budget DB3/DSP

2. مسؤول البرنامج

المدير العام للصناعة.

3. المتدخلين في القيادة

- وزارة الصناعة والتجارة؛
- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- الهيئات العامة التابعة لوزارة الصناعة المعنية في تنفيذ مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.428: إحداث نصف مليون منصب شغل اضافي

المؤشر 1.1.428 : عدد مناصب الشغل المحدثة بالقطاع الصناعي

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	58 284	94 000	94 000	-	-	94 000	2022

- **توضيحات منهجية**

يتعلق الامر بحساب عدد الوظائف المستحدثة سنويا من قبل الشركات الصناعية مقارنة بالهدف المحدد في 500.000 منصب شغل (في افق عام 2020) وفقا لمخطط التسريع الصناعي، الى ان هدا المؤشر لا يزال يسجل ارقاما تصاعدية رغم انتهاء المدة المحددة للمخطط.

- **مصادر المعطيات**

مديرية الاحصائيات والدراسات والرصد والتقييم.

Direction du Budget DB3/DSP

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات والبيانات وعدم توفرها.

- **تعليق**

وفقا للتوقعات، سيتمكن مخطط تسريع التنمية الصناعية من خلق 594953 منصب شغل بحلول عام 2020.

الهدف 2.428: تقليص عجز الميزان التجاري

المؤشر 1.2.428 : حجم المعاملات الموجهة للتصدير الصناعي

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع * 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
مليار درهم	222 540	298 000	298 000	-	-	298 000	2022

- **توضيحات منهجية**

يقدم هذا المؤشر، المتعلق برقم معاملات التصدير من قبل الشركات الصناعية، معلومات عن مستوى التنمية والقدرة التنافسية للصناعة، وكذلك عن جهود الترويج وتسهيل وصول المنتجات الصناعية المغربية إلى الأسواق.

- **مصادر المعطيات**

مديرية الاحصائيات والدراسات والرصد والتقييم.

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSP

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات والبيانات وعدم توفرها.

- **تعليق**

يعزى انخفاض الصادرات الصناعية خلال عام 2020 بشكل أساسي إلى الظرفية الصحية الدولية لوباء كوفيد 19.

برنامج 431 : تنمية التجارة و الجودة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

اعتمدت وزارة الصناعة والتجارة خارطة طريق جديدة للنهوض بقطاع التجارة والتوزيع خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021؛

وتهدف خارطة الطريق هاته إلى:

- محاربة الهشاشة الحضرية والحد من القطاع غير المهيكل؛
- عصرنة قطاع التوزيع لجعله قاطرة لتطوير الاقتصاد الوطني؛
- تحديث الإطار المنظم للتجارة والتوزيع ليوافق محاور الإصلاح.

كما يهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في إعادة توازن الميزان التجاري وتقوية دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية. ويتوخى من هذا البرنامج وضع مقاربة شمولية من اجل تحسين فعالية وتطابق مختلف التدابير المتعلقة بالدعم وتدبير التجارة الخارجية.

يعتمد هذا البرنامج على تطبيق تدابير وإجراءات القانون الجديد رقم 14.91 المتعلق بالتجارة الخارجية ويرتكز على المحاور الاستراتيجية التالية:

- سياسة مندمجة ومتكاملة لتنمية وترويج الصادرات؛
- عقلنة سياسة حماية المنتوج الوطني وتعزيز منظومة التدابير التصحيحية ضد الإغراق والمنافسة غير الشريفة؛
- تبسيط و رقمنة مساطير التجارة الخارجية؛
- اعتماد مقاربة جديدة على مستوى العلاقات التجارية الدولية.

- ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج

2. مسؤول البرنامج

المدير العام للتجارة.

3. المتدخلين في القيادة

وزارة الصناعة والتجارة ؛

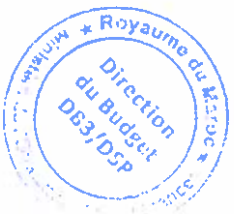

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛

وزارة الداخلية (يعهد إليها بقيادة إعادة الباعة المتجولين).

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.431: ثوفير التغطية الصحية لفائدة لتجار

المؤشر 1.1.431 : نسبة إنجاز التغطية الصحية لفائدة لتجار

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	90	100	-	100	2023

- توضيحات منهجية

تحتسب نسبة تحقيق المشروع بشكل تراكمي. يرتقب تحقيق 100 بالمائة نهاية 2023 بالنسبة للإجراءات المبرمجة من طرف وزارة الصناعة والتجارة من أجل تسريع وضع تغطية صحية لفائدة التجار، وهي تتلخص فيما يلي:

1. التشاور مع المنظمات المهنية والقطاعات المعنية؛
2. المشاركة في وضع "المساهمة المهنية الموحدة" (CPU)
3. تحديد مساهمات التجار حسب الفئات؛
4. تحديد هيئة الوصل؛
5. إعداد المرسوم التطبيقي؛
6. التحسيس والتواصل.

- مصادر المعطيات

- وزارة الاقتصاد والمالية (المديرية العامة للضرائب)؛
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- وزارة الشغل والإدماج المهني؛

Royaume du Maroc Direction du Budget DB3/DSP

- جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات؛ تجمعات التجار؛
- التنسيقية الوطنية للهيئات المهنية الأكثر تمثيلية

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

يتوقف هذا المؤشر على الإجراءات المنجزة من طرف باقي الأطراف المعنية بنظام التغطية الصحية.

- تعليق

الهدف 2.431: مواكبة رقمنة قطاع التجارة والتوزيع

المؤشر 1.2.431 : عدد المقاولات الناشئة المواكبة

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	-	-	50	100	-	100	2023

- توضيحات منهجية

عدد المقاولات الناشئة المواكبة كما هو مبين في الجدول أعلاه هو تراكمي، ومن المنتظر بلوغ 100 مقاولة ناشئة في أفق سنة 2023.

هذا العدد مرتبط بعروض الترشيح للمشاريع التي ستنظمها جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية بشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة وكذا عدد الترشيحات التي سيتم ايداعها.

- مصادر المعطيات

- جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية؛
- وزارة الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛
- مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط؛
- وزارة الصناعة والتجارة.

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSP

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر ذو طبيعة كمية فقط ولا يمنح معلومات عن نسبة نجاح المشاريع التي ستعمل عليها المقاولات الناشئة.

- **تعليق**

الهدف 3.431: تنظيم الواردات وتعزيز الحماية التجارية ضد المنافسة غير العادلة للواردات

المؤشر 1.3.431 : عدد التحقيقات المنجزة في السنة فيما يخص الحماية التجارية

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	8	8	10	-	-	10	2022

- **توضيحات منهجية**

من وجهة نظر مسطرية، يعتمد بدء التحقيقات المتعلقة بالحماية التجارية على القطاعات الإنتاجية التي يجب عليها تقديم شكوى إلى الإدارة، و يجب ان تكون هده الشكوى مكتملة ودعمها ببيانات موضوعية.

وبالتالي فإن عدد التحقيقات التي أجرتها و ستجريها الوزارة يعتمد بالضرورة على هذه الشكاوى.

- **مصادر المعطيات**

المديرية العامة للتجارة/ مديرية الحماية والتقنين التجاري.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يعتمد عدد التحقيقات كذلك على طلبات وشكاوى المقدمة من القطاعات الإنتاجية.

- **تعليق**

ضبط الواردات عن طريق إنشاء أدوات الحماية التجارية تهدف إلى تحسين حالة القطاعات الإنتاجية التي تكبدت الأضرار الناجمة عن المنافسة غير المشروعة للواردات أو بسبب الزيادة الهائلة في الواردات.

تتمثل التحقيقات في مجموعة من المهام الأساسية من حيث التحليل والحساب وتقييم العوامل الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية وتتطلب القدرة على قيادة وتنفيذ المهام المشار إليها أعلاه.

الهدف 4.431: تطويروتعزيز الصادرات

المؤشر 1.4.431 : نسبة تطور رقم المعاملات عند التصدير للشركات المواكبة

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	22	-	10	15	-	15	2023

- **توضيحات منهجية**

يتعلق المؤشر بتطور رقم معاملات عند التصدير للشركات المستفيدة من برامج الدعم والمتعلقة بعقود تنمية التصدير، و المصدرين المبتدئين والبرنامج الجديد لمواكبة المقاولات الذي سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من 2021.

- **مصادر المعطيات**

المديرية العامة للتجارة/ مديرية الحماية والتقنين التجاري.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

برامج دعم الصادرات الحالية لا تمكن من ضبط عدد الشركات المستفيدة من برامج الدعم بحيث يمكنها الانسحاب من هذه البرامج حتى قبل أن تنتهي مدة البرامج.

- **تعليق**

لمثل هذه البرامج، المؤشر الوحيد المناسب هو مقارنة رقم معاملات صادرات المقاولات المستفيدة مع نفس المؤشر للشركات الغير المستفيدة. هذه الطريقة تستوجب اختيار دقيق لهذه الأخيرة واستعمال تقنيات متطورة للتقييم.

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSP

الهدف 5.431: تبسيط و ازالة الطابع المادي على مساطر التجارة الخارجية

المؤشر 1.5.431 : متوسط مدة منح تراخيص الاستيراد وتراخيص التصدير وطلبات الاعفاء الجمركي

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
يوم	4,40	-	3,40	3	3	3	2024

- **توضيحات منهجية**

يعبر هذا المؤشر على ترجيح معدلات مدد منح تراخيص الاستيراد والتصدير وطلبات الإعفاء الجمركي. حيث يتم احتساب كل معدل وفقا لمتوسط عدد أيام منح القرار الإيجابي لكل من الوثائق سالفة الذكر، من قبل وزارة الصناعة والتجارة وفقا للإجراءات المنصوص عليها في القانون 13/89 المتعلق بـ قانون التجارة الخارجية ونصوصه التنفيذية.

- **مصادر المعطيات**

المديرية العامة للتجارة/ مديرية الحماية والتقنين التجاري/ بورتنيت.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تشمل مدة منح تراخيص الاستيراد وتراخيص التصدير وطلبات الإعفاء الجمركي، متوسط المدة اللازمة لتلقي رأي الإدارات التقنية بشأن الطلبات المعنية والذي يمكن ان يؤثر على متوسط المدة الاجمالية لمنح هذه التراخيص.

- **تعليق**

يعد تخفيض متوسط مدة منح تراخيص الاستيراد والتصدير وطلبات الإعفاء الجمركي أحد الأهداف الأساسية لرقمنه المساطر والوثائق المتعلقة بالتجارة الخارجية من خلال منصة PortNet. حيث ستؤدي هذه الإجراءات إلى تسهيل المسطرة لمتعاملي التجارة الخارجية وتقليل التنقلات إلى هذه الوزارة وإلى الإدارة التقنية المعنية قصد تقديم أو استلام هذه التراخيص أو الاستفسار عن حالة معالجتها.غير أن تقليص هذه المدد مرتبط بمسطرة معالجة تراخيص الاستيراد أو تراخيص التصدير أو طلبات الإعفاء الجمركي لذا القطاعات الوزارة المعنية حسب نوع المنتوج.

Direction du Budget DB3/DSP

الهدف 6.431: تعزيز العلاقات التجارية الدولية

المؤشر 1.6.431 : عدد مفاوضات الاتفاقيات التجارية التفضيلية

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	3	-	2	2	2	2	2024

- **توضيحات منهجية**

يتم الحصول على هذا المؤشر من خلال جمع عدد الولايات التفاوضية بخصوص المشاريع المستقبلية المرتبطة بمفاوضات الاتفاقيات التجارية التفضيلية.

- **مصادر المعطيات**

المديرية العامة للتجارة/ مديرية الحماية والتقنين التجاري.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يعتمد تحديد هذا المؤشر على عدد مشاريع الولايات التفاوضية وفق القانون 14.94، وكذا على رغبة مختلف الشركاء التجاريين للمغرب في التفاوض بشأن اتفاق تجاري تفضيلي.

- **تعليق**

يندرج هذا المؤشر في إطار وضع التدابير الجديدة للقانون 14.94 الذي ينص على تأطير المفاوضات عبر ولايات تفاوضية. الهدف هو:

- استهداف افضل لمصالح المغرب والتأطير المنهجي للمفاوضات؛
- تقوية التنسيق بين مختلف الوزارات المعنية
- تعزيز التشاور مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

Royaume du Maroc
Direction du Budget
D03/DSP

المؤشر 2.6.431 : عدد المواد المستفيدة من تخفيف ومرونة قواعد المنشأ في اطار اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	3	-	7	12	25	25	2024

- توضيحات منهجية
- مصادر المعطيات
- حدود و نقاط ضعف المؤشر
- تعليق

الهدف 7.431: تقوية الحماية والاستماع والتوجيه لفائدة المستهلك

المؤشر 1.7.431 : عدد المواصفات القياسية المغربية الإجبارية التطبيق

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	1 058	-	1 250	1 400	1 450	1 450	2024

- توضيحات منهجية

يتم الحصول على هذا المؤشر من خلال عدد من المعايير التي جعلت إلزامية

- مصادر المعطيات

المديرية العامة للتجارة/ مديرية حماية المستهلك ومراقبة السوق والجودة.

Royaume du Maroc
Direction du Budget
063/DSP

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

عدد المواصفات القياسية الإجبارية يعتمد على مدى انخراط المنتجين الوطنيين وعلى طلبات مختلف الشركاء.

- **تعليق**

يرتبط تطور عدد المعايير المغربية للتطبيق الإلزامي بالأنظمة الفنية التي اتخذت لتطبيق القانون 24-09 المتعلق بسلامة المنتجات والخدمات، وبالمعايير التي وضعت مباشرة للتطبيق الإلزامي.

فقد تم الى نهاية سنة 2020 دخول حيز التطبيق ثلاث أنظمة فنية متعلقة بالمنتجات الكهربائية ذات الجهد المنخفض والتوافق الكهرومغناطيسي ولعب الأطفال.كما تتم مراعاة مقترحات الشركاء العامين والخاصين لجعل المعايير المغربية إلزامية، وفقا للمادة 33 من القانون 12-06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد وأحكام القانون المذكور رقم 24-09 المذكور أعلاه.

ومن المتوقع ايضا ان يتم اعتماد أنظمة فنية لمنتجات البناء واجهزة ومعدات الغاز ومعدات الحماية الشخصية خلال السنوات الثلاث القادمة.

المؤشر 2.7.431 : عدد شبابيك المستهلك المهنية

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	42	-	84	100	100	100	2024

- **توضيحات منهجية**

يمثل هذا المؤشر عدد شبابيك المستهلك الممولة من طرف هذه الوزارة في إطار برنامج دعم الحركة الاستهلاكية.

- **مصادر المعطيات**

المديرية العامة للتجارة/ مديرية حماية المستهلك مراقبة السوق والجودة

Direction du Budget DB3/DSP

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

زيادة عدد شبابيك المستهلك المهنية مرتبطة بتطبيق مقتضيات اتفاقيات دعم فدراليات جمعيات حماية المستهلك (الحصول على المبالغ، صرف المبالغ، التدقيق، ...). كما يرتبط هذا العدد بالجمعيات التي تستوفي شروط التمويل.

- **تعليق**

في إطار دعم الحركة الاستهلاكية، تقوم الوزارة، منذ سنة 2018، بتمويل مهنية شبابيك المستهلك. ويتمثل دور هذه الشبابيك في إعلام، وتوجيه وتحسيس المستهلك بخصوص أي مشكلة تتعلق بالاستهلاك.

برسم سنة 2019، تم احداث 23 شباك مستهلك مهني. والهدف المحدد في أفق سنة 2023 هو التوفر على 100 شباك مستهلك مهني، يغطي كافة جهات المملكة

الهدف 8.431: محاربة الممارسات التجارية غير المشروعة والأخطار المرتبطة باستعمال المنتوجات الصناعية المعروضة في الأسواق المحلية

المؤشر 1.8.431 : عدد نقط البيع المراقبة

		الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد نقط البيع المراقبة		عدد	6 000	-	12 000	14 000	14 500	**14 500**	2024
المؤشرات الفرعية	عدد العينات المأخوذة	عدد	400	-	600	700	800	**800**	2024
	عدد المنتوجات المراقبة	عدد	8 000	-	16 000	17 000	17 500	**17 500**	2024

- **توضيحات منهجية**

Direction du Budget DB3/DSP

تتم عمليات المراقبة على المستوى المحلي وفق خطة عمل سنوية يتم فيها تحديد نقاط البيع التي يجب مراقبتها والمواد المستهدفة حسب جدول زمني محدد وحسب خصوصيات كل فترة السنة.

أما بالنسبة للمنتوجات المستوردة فتتم عملية المراقبة من طرف هيئات موكلة بالقيام بأعمال المراقبة وفق الضوابط وتحت إشراف هذه الوزارة.

- مصادر المعطيات

  - المندوبيات الجهوية لوزارة الصناعة والتجارة
  - الهيئات الموكل لها القيام بأعمال المراقبة على مستوى الموانئ والمطارات.
  - مديرية حماية المستهلك ومراقبة السوق والجودة.

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

تستلزم عمليات المراقبة رصد مجموعة من الموارد، البشرية منها واللوجستيكية، ولبلوغ عدد أكبر من عمليات المراقبة يجب تعزيز فرق المراقبة والعمل على برمجة تكوينات لفائدة المراقبين.

- تعليق

في إطار عمليات المراقبة فإن هذه الاخيرة تتم حسب خطة سنوية تحدد فيها مجالات المراقبة وكذا الممارسات التجارية التي تدخل في نطاق المراقبة. وتتم المراقبة على المستوى المحلي بالتأكد من مدى مطابقة المنتوجات الصناعية المعروضة في السوق الوطني للقوانين الجاري بها العمل. تمكن هذه العمليات من ضمان سلامة المنتوجات الصناعية المتداولة بالسوق المحلية وكذا احترام كل أطراف سلسلة توريد المنتوجات لالتزاماتها.

ولهذا الغرض، تقوم المندوبيات التابعة للوزارة بعمليات المراقبة لدى مختلف أنواع المؤسسات (صناع أو باعة بالجملة أو بالتقسيط) وتأخذ، عند الاقتضاء، عينات يتم تحليلها من طرف هيئات معتمدة لتقييم المطابقة.

أما بالنسبة للأهداف المسطرة فقد تم الاعتماد بالخصوص على نتائج سنة 2020 التي شهدت أكبر عدد من أعمال المراقبة بسبب التعبئة التي شهدتها من أجل التصدي لتداعيات كوفيد 19.

كما أن زيادة عدد المراقبين سيمكن من الوصول إلى هذه النتائج.

الجزء الثالث

محددات النفقات

Royaume du Maroc
Direction du Budget DB3/DSP

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 14 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	101	91	192	17,41
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	67	40	107	9,7
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	461	343	804	72,89
المجموع	629	474	1.103	100

- جدول 15 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	356	335	691	62,65
المصالح اللاممركزة	273	139	412	37,35
المجموع	629	474	1.103	100

Direction du Budget DB3/Dep

- جدول 16 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	21	14	35	8,5
جهة الشرق	30	6	36	8,74
جهة فاس - مكناس	27	24	51	12,38
جهة الرباط - سلا-القنيطرة	33	24	57	13,83
جهة بني ملال - خنيفرة	17	5	22	5,34
جهة الدار البيضاء- سطات	59	36	95	23,06
جهة مراكش - آسفي	29	9	38	9,22
جهة درعة - تافيلالت	12	4	16	3,88
جهة سوس - ماسة	10	7	17	4,13
جهة كلميم - واد نون	8	2	10	2,43
جهة العيون -الساقية الحمراء	21	5	26	6,31
جهة الداخلة - واد الذهب	6	3	9	2,18
المجموع	273	139	412	100

Direction du Budget DB3/DSP

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 17 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2022 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	187 273 914	1146
المناصب المحذوفة	1 828 674	19
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	4 864 021	40
عمليات الإدماج	4 784 136	21
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	19 158 702	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	12 945 324	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	227 197 423	1188
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	0	
نفقات الموظفين المتوقعة	227 197 423	

Direction du Budget DB3/DSP

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 470 : دعم و قيادة

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- مشروع 1 : تدبير المباني الادارية

يهدف هذا المشروع بالأساس إلى تحسين شروط استقبال العامة وكذا تمكين موظفي الوزارة من الاستفادة من محيط عمل مريح إذ يرتكز هذا المشروع أساسا على إعادة تأهيل المباني الإدارية وكذا تحسين بيئة العمل بإضافة معدات وتثبيتات جديدة وذلك بغلاف مالي مقدر ب 57 922 000 درهم.

- مشروع 2 : دعم المهام

يشمل هذا المشروع كل الأنشطة المتعلقة بتسيير الإدارة وذلك في الشروط العادية والمعقولة اذ خصص له غلاف مالي مقدر ب 5 457 920 درهم للاستثمار وكذا 54 030 683 درهم للتسيير.

- مشروع 3 : تنمية الكفاءات

يستفيد هذا المشروع من دعم مالي قدره 1 763 553 درهم مخصص بالأساس لتنظيم تكوينات وتداريب وندوات في مختلف المجالات المهنية وكذا الجوانب التنظيمية.

- مشروع 4 : تقوية النظام المعلوماتي

وضعت الوزارة كل الإمكانيات المتاحة من أجل الحصول على مخطط شامل لشبكة المعلوميات و ذلك من أجل تسهيل الولوج لمختلف الأنظمة المعلوماتية.
خصص لهذا المخطط غلاف مالي يقدر ب 30 133 400 درهم من اجل وضع خطة لاستمرارية الأعمال وتعزيز البنيات التحتية لكل من النسخ الاحتياطية والتوافر العالي لمختلف مكونات النظام المعلوماتي.

- مشروع 5 : إحصائيات دراسات و مساعدات

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSP

يهدف هذا المشروع بالأساس إلى القيام بمختلف الدراسات والمساعدات التقنية وكذا التحقيقات التي من شأنها تطوير الإدارة بالعموم في شتى المجالات :الصناعة والتجارة وذلك بغلاف مالي يقدر ب 827 670 1 درهم .

- مشروع 6 : إعانات و دفوعات

تم منح هذا المشروع غلاف مالي قدره 502 679 7 درهم يخص بالأساس الإعانات والدفوعات التي تقوم بها الوزارة مع مختلف شركائها.

- مشروع 7 : تحديث الادارة

يتمحور هذا المشروع بالأساس حول تقوية الحماية الاجتماعية للموظفين، ودعم التكوين والتكوين المستمر، وتنظيم الأعمال الاجتماعية، والتدبير الحديث للموارد البشرية وكذا الرفع من مردودية الوزارة وتحسين الخدمات التي تقدمها للمواطن، خاصة تحسين جودة الاستقبال، ومعالجة شكايات المستعملين، علاوة على تبسيط المساطر الإدارية وتطوير الإدارة الإلكترونية.

- مشروع 8 : التقييم ومراقبة التدبير

يعتبر هذا المشروع من المستجدات الأساسية التي تضمنتها ميزانية الوزارة لهذه السنة لما لها من اهمية في دعم ومساعدة الإدارة وكذا تأطيرها من أجل تحقيق أهدافها وتصحيح ما يمكن تصحيحه من خلال المراقبة والتدقيق والتقييم.

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSP

برنامج 428 : التنمية الصناعية و إنعاش الاستثمارات

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : التنمية الصناعية**

الاعتمادات المخصصة لهذا المشروع موجهة للحساب الخاص لصندوق التنمية الصناعية للاستثمارات الذي يهدف إلى تمويل تنفيذ استراتيجية الوزارة (مخطط التسريع الصناعي 2014 -2020).

ويمثل مبلغ الأموال المخصصة لهذا المشروع 100٪ من إجمالي البرنامج، و 87,83٪ من إجمالي الاعتمادات الاستثمارية للإدارة.

- **مشروع 2 : تأهيل الموارد البشرية**

هذا المشروع خصص له غلاف مالي قدره 100 577 000 درهم، أي 76,74٪ من إجمالي إعتمادات البرنامج.

وتشكل هذه الائتمانات إعانات لتسيير المؤسسات التالية، وهي:

المدرسة المركزية الدار البيضاء: 48 375 000 درهم؛

المعهد العالي للتجارة وتسيير المقاولات : 40 300 000 درهم؛

مدرسة الفنون و الحرف - الحرم الجامعي بالرباط: 11 902 000 درهم.

- **مشروع 3 : إنعاش الاستثمارات القطاعية المتعددة**

Direction du Budget DB3/DSP

برنامج 431 : تنمية التجارة و الجودة

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- مشروع 1 : تنمية الجودة و التقييس

تبلغ قيمة هذا المشروع 000 000 19 درهم موزعة على النحو التالي: 000 000 9 درهم كدعم لتسيير المعهد المغربي للتقييس (إيمانور)؛ 000 000 10 درهم مساهمة في المشاريع التي بدأت بالشراكة مع القطاعين العام والخاص ومؤسسات البحث والتطوير فيإطار مشروع: حماية المستهلك.

ويناط بهدا المشروع:

- ضمان تتبع الاستراتجية الوطنية للتقييس والإشهاد بالمطابقة والاعتماد والارتقاء بالجودة؛
- القيام بمهام كتابة المجلس الأعلى للتقييس والإشهاد بالمطابقة والاعتماد؛
- تحديد وتتبع الأهداف المتوخاة من عملية مراقبة المواد والخدمات؛
- تقنين ومراقبة المنتجات والخدمات وأدوات القياس؛
- اعتماد وتتبع أجهزة تقييم المطابقة؛
- مساعدة المقاولات الصناعية في اختيار واستعمال وصيانة أدوات القياس؛
- تدبير المعايير الوطنية المتعلقة بالقياس؛
- الارتقاء بالجودة والسلامة داخل المقاولات؛
- الارتقاء بنظم التدبير المبنية على المواصفات القياسية داخل المقاولات؛
- القيام بأنشطة اعتماد أجهزة تقييم المطابقة؛
- المساهمة في تحسين الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسساتي لحماية المستهلكين؛
- تعزيز ومواكبة أنشطة جمعيات حماية المستهلكين.

- مشروع 2 : دعم المهام

- مشروع 3 : دعم المشاريع

خصص غلاف مالي بقيمة 000 000 67 درهم بشكل أساسي لانشاء سوق الجملة بالرباط: المجمع التجاري للمنتجات الغذائية الزراعية لولاية الرباط-سلا-الصخيرات -تمارة.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget
DB3/DSP

- مشروع 4 : إنعاش الصادرات ويقظة الأسواق

يتضمن المشروع العمليات التالية:

دعم المصدرين المبتدئين:

يعتبر هذا البرنامج بمثابة آلية لمواكبة على مدى ثلاث سنوات لشركات التي تتوفر على إمكانية التصدير والراغبة في الانخراط في التصدير الدائم.. ويهدف إلى :

- توسيع العرض التصديري والرفع من عدد المقاولات المصدرة بشكل منتظم؛

- مساعدة المقاولات المستفيدة من البرنامج لتقوية وجودهم في الأسواق الدولية من خلال تمكينها من الوسائل اللازمة لدخول الأسواق المستهدفة؛

- تمكين المقاولات المستفيدة من خبرة وكفاءات مستشارين وطنيين في مجال تنمية الصادرات.

هذا الدعم للمصدرين المبتدئين يرتكز على:

- تشخيص إمكانيات المقاولات وتصميم استراتيجية التصدير على مدى فترة من 3 سنوات؛

- الحصول على التكوين لاكتساب المهارات والأدوات اللازمة لتنمية الصادرات (التسويق والتمويل والنقل؛ ...)؛

- تقديم الدعم لتنفيذ استراتيجية تنمية الصادرات عبر مجموعة من الإجراءات ممولة في إطار البرنامج؛

- المرافقة المخصصة عبر أعمال التدريب من قبل مستشارين في مجال للتصدير.

يهدف هذا البرنامج إلى دعم ومواكبة 400 مقاولة خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 و2020.

تم تحديد صنفين من المقاولات:

- المقاولات الغير المصدرة؛

- المقاولات المصدرة الغير النظامية التي لا يتجاوز رقم المعاملات عند التصدير 5 ملايين درهم على مدى السنوات الثلاث الماضية.

عقود التنمية عند التصدير:

ويهدف من خلال هذه العملية إلى:

Direction du Budget DB3/DSP

- تمكين المقاولات المصدرة من ضمان زيادة كبيرة في الصادرات وتنويع المنتجات المصدرة وكذا الأسواق المخصصة لها؛

- السماح للشركات التصدير مع خطة طموحة الأعمال للوصول إلى بعض الموارد اللازمة لتطوير منتجاتها في الأسواق المستهدفة. - تعزيز موقف الشركات المصدرة في الأسواق المستهدفة؛

-تمكين المقاولات المصدرة التي تتوفر على مخطط عمل طموح من الولوج الى بعض الامكانيات اللازمة لتنمية منتجاتها في الأسواق المستهدفة؛

- تعزيز موقف المقاولات المصدرة في الأسواق المستهدفة.

تتجلى هذه العملية في توفير الدعم المالي من الدولة المقاولات المغربية الحاملة لمشروع يهم تطوير وتنمية الصادرات. المشروع المذكور يجب أن يكون على شكل مخطط عمل طموح على 3 سنوات. وفي المقابل، فإن المقاولة تتعهد بتنفيذ خطة تنمية الصادرات وارتفاع الإيرادات في التصدير.

هذا البرنامج موجه على الشركات المغربية التي تتوفر على معدل رقم المعاملات عند التصدير يفوق 5 مليون درهم واصغر أو يساوي 500 مليون درهم على مدى ثلاث سنوات الأخيرة.

ويتجلى الدعم المقدم في هذا الإطار في المساهمة في التكاليف المتعلقة بإنجاز مشروع بخصوص تطوير صادرات الشركة. ويحتسب هذا الدعم على حساب ارتفاع رقم المعاملات عند التصدير المحقق من طرف الشركة المعنية.

- مشروع 5 : تنظيم وتيسير المبادلات والحماية التجارية

إن التدابير المزمع اتخاذها في إطار هذا المشروع تخص تبسيط الوثائق المتعلقة بالتصدير والاستيراد و المساطير المتعلق بفحص المواد الصناعية. الهدف من هذه العملية هو تخفيض المدة والكلفة المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية.

وفي هذا الإطار فقد مكن مسلس تبسيط المساطير المتعلقة بالتجارة الخارجية من انخراط حولي 20000 متعامل في الشباك الوحيد PortNet . ومن أجل توطيد هذه المكتسبات، سيتم توسيع هذه العملية لتشمل جميع المنظمات المتعلقة بالفحص الغير الجمركي وكذلك مسلسل النقل الجوي وذلك من اجل الانخراط في شباك وحيد على الصعيد الوطني بالنسبة لجميع الوثائق المتعلقة بالتجارة الخارجية.

من جهة أخرى، فإن وضع امنة إليكترونية سيتم من خلالها تبسيط جميع الوثائق المتعلقة بالتجارة الخارجية. كما سيتم تعميم عملية البيع الإلكترونية بالنسبة للجميع المتعاملين في التجارة الخارجية مما سيمكن من تخفيض المدة ثو تحسين منافسة مؤلاء المتعاملين.

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB3/DSP

وفي نفس الإطار، سيتم وضع مخطط وطني جديد يتعلق بتبسيط مساطير التجارة الخارجية. وسيتم من خلال هذا المخطط تحديد جميع الإجراءات والتدابير التي سيتم اتخاذها من اجل بلوغ الهدف المتعلق بصفر ورقة في مساطير التجارة الخارجية تطابقا مع أهداف الغدارة الإلكترونية (E-GOV).

ومن اجل عقلنة الواردات، سيتم تحسين فعالية المنظم المتعلق بالحامية التجارية ضد المنافسة الغير الشريفة. وفي هذا الخصوص، سيتم إنجاز عدة تحريات من اجل تحديد االأعطاب التي تنتج عن المنافسة الغير الشريفة للواردات واتخاذ التدابير من اجل اصلاح هذه الأعطاب.

كما سيتم في إطار وضع الإطار القانوني المتعلق بالتجارة الخارجية مايلي:

- انتهاء من إعداد النصوص القانونية المتعلقة بتطبيق القانون رقم 14.91 المتعلق بالتجارة الخارجية؛
- اعداد النصوص المتعلقة بتطبيق النظام المتعلق بتفتيش عند التصدير بالنسبة للمواد ذات الاستعمال المزدوج.

- **مشروع 6 : تقوية التعاون التجاري**

يندرج هذا المشروع في إطار المقاربة الجديدة التي اعتمدتها الوزارة والهادفة إلى تطوير المبادلات التجارية وتقوية الشراكة الاقتصادية مع الشركاء التجاريين للمغرب.

يرتكز هذا المشروع على ثلاث محاور تخص المباحثات والتعاون التجاري وكذلك تتبع ومواكبة الفاعلين الاقتصاديين.

وينقسم هذا المشروع إلى التدابير التالية:

- متابعة تعميق وتوطيد العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوربي مع التركيز عل ى فتح أسواق جديدة؛
- تطوير الاتفاقيان والشراكة مع دول افريقيا؛
- تنويع الاتفاقيات التجارية مع التركيز على بعض المناطق الجغرافية؛
- تتبع تفعيل الاتفاقيات التجارية خاصة الجانب المتعلق بدع المصدرين المغاربة؛
- توطيد المساطير المتعلقة بمفاوضات الاتفاقيات والدبلوماسية الاقتصادية.

Direction du Budget DB3/DSP